مواضع حذف (أل) التَّعْرِيف

م.د. ضياء نعمة حسين موسى

وزارة التربية / مديرية تربية الرصافة الأولى

(مُلخَصُ البَحْث)

رصد هذا البحث مواضع حذف (أل) التَّعْرِيف، التي تكون في بعضها مرادة، وفي بعضها الآخر غير مرادة. فوجدها محذوفة مرادة في لفظ الجلالة (الله)، إذا ما جُرَّ بحرف الجرِّ (اللام)، وفي النكرة المنعوت بها معرفة، وفي لفظي: (الآن)، و(أمس)، وفي مواضع سُمع حذفها فيها عن العرب، وهي: (سلامٌ عليكم) من غير تتوين، ومن لفظ (الاثنين) من أيام الأسبوع، ومن بعض الأعلام حين تكون الألف واللام للغلبة. وتُحذف (أل) التَّعْرِيف، وهي غير مرادة أصلاً، من المنادى المُعَرَّف بها، وكذلك في الإضافة المعنوية. وتُحذف الألف واللام في الخطِّ، وتثبت في النطق من (الذي) وجمعه، ومن (التي) وفروعه.

المقدمة

اشتهر عند النحويين المتأخرين أنَّ أداة التَّعْرِيف هي الألف واللام عند الخليل (ت١٧٥هـ)، واللام وحدها عند سيبويه (ت١٨٠هـ)، وأنَّ همزة (أل) عند الخليل همزة قطع، وعند سيبويه همزة وصل. ومن النحويين الذين تحدَّثوا عن وجود هذا الخلاف، وأكَّده: الزمخشري^(١) (ت٥٣٨هـ)، وابن يعيش^(٢) (ت٦٤٣هـ)، وابن الحاجب^(٣) (ت٦٤٦هـ)، والرضي الاستراباذي^(٤) (ت٦٨٨هـ)، والمالقي^(٥) (ت٧٠٢هـ)، وابن عقيل^(٦) (ت٧٦٩هـ).

وفي ذلك قال ابن يعيش: ((واللام هي حرف التعريف وحدها، والهمزة وصلة إلى المنطق بها ساكنة، هذا مذهب سيبويه وعليه أكثر البصريين والكوفيين، ما عدا الخليل، فإنَّه كان يذهب إلى أنَّ حرف التعريف (أل) بمنزلة (قد) في الأفعال، فهي كلمة مركَّبة من الهمزة واللام جميعاً، كتركيب (هل)، و(بل)، وأصل الهمزة أن تكون مقطوعة عنده، وإنَّما حُذفت في الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال))^(٧). بيد أنَّ هناك بعض النحويين يذهبون إلى أنَّ (أل) بجملتها أداة التعريف، ويعزون هذا المذهب إلى الخليل وسيبويه معاً، وعزوا القول بأنَّ (اللام) وحدها أداة التعريف إلى النحويين المتأخرين. من هؤلاء: ابن مالك^(٨) (ت٦٧٢هـ)، والمرادي^(٩) (ت٧٤٩هـ)، وابن هشام^(١٠) (ت٧٦١هـ)، والأشموني^(١١) (ت٩٠٠هـ)، والصَّبَّان^(١٢) (ت١٢٠٦هـ). فقال ابن مالك في (التسهيل) في باب (المُعَرَّف

بالأداة): ((وهي (أل)، لا اللام وحدها، وفقاً للخليل وسيبويه))^(١٣). وقال في (شرح التسهيل): ((قد اشتهر عند المتأخرين أن أداة التعريف هي اللام وحدها، وأنَّ المُعَبَّرَ عنها بـ (الألف واللام) تارك لما هو أولى، وكذا المُعَبَّرَ عنها بـ (أل)...))^(١٤).

وقال ابن هشام في (أوضح المسالك) في باب (المُعَرَّف بالأداة): ((وهي (أل)، لا اللام وحدها، وفقاً للخليل وسيبويه، وليست الهمزة زائدة، خلافاً لسيبويه))^(١٥). وقال في حديثه عن أنواع المعارف: ((ثُمَّ ذُو الأداة، وهي (أل) عند الخليل وسيبويه، لا اللام وحدها))^(١٦). وقال الأشموني في (شرح ألفية ابن مالك): (((أل) بجملتها حرف تعريف، كما هو مذهب الخليل وسيبويه على ما نقله في التسهيل وشرحه، أو اللام فقط، كما هو مذهب بعض النحاة، ونقله في شرح الكافية عن سيبويه))^(١٧).

وإذا تتبعنا حديث سيبويه عن أداة التعريف نجد أن كلَّ موضع تحدَّث فيه سيبويه عن أداة التعريف ينعته بـ (الألف واللام)، ولم يذكر اللام منفردة^(١٨). فعلى سبيل المثال في (باب مجرى نعت المعرفة عليها) يقول: ((المعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصّة، والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التتوين، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار... أمّا الألف واللام، فنحو: الرَّجُل، والفرس، والبعير، وما أشبه ذلك. وإنّما صارت معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته، لأنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ، فإنك إنَّما زعمت أنك إنَّما مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب. وإذا أدخلت الألف واللام فإنَّما تُذكِّره رجلاً قد عرفه، فتقول: الرَّجُل الذي من أمره كذا وكذا؛ ليتوهم الذي كان عهده ما تذكِّره من أمره))^(١٩). والراجح أنَّ الخليل وسيبويه لم يختلفا في أنَّ أداة التَّعريف هي الألف واللام معاً، وإنَّ كانت الهمزة عند الخليل للقطع، وعند سيبويه للوصل. ويبدو أنَّ الخلاف عند القائلين به قد نشأ من الاختلاف في فهم كلام سيبويه، لاسيما عندما عدَّ همزة (أل) للوصل، فحُمِل ذلك على أنَّ أداة التعريف عند سيبويه هي اللام وحدها.

أمّا المحدِّثون، فقد اشتهر عندهم أنَّ أداة التعريف هي الألف واللام معاً، قال الشيخ مصطفى الغلاييني: (((أل) كلُّها حرف تعريف، لا اللام وحدها على الأصح، وهمزتها همزة قطع، وُصِلت لكثرة الاستعمال على الأرجح))^(٢٠).

وقال الأستاذ عباس حسن: ((وليس ممَّا يناسبنا اليوم أن نذكر آراء القدماء في كلمة (أل)، التي هي حرف التعريف؛ فهي كلُّها التي تُعَرَّف، أم اللام وحدها... فإنَّ هذا التردد لا طائل وراءه بعد أن اشتهر الرأي القائل بأنَّهما معاً))^(٢١).

ويتضح من هذه المقدمّة أنّ الخلاف الذي أشار إليه بعض النحويين المتأخرين لا أصل له؛ إذ التعريف يكون بالألف واللام معاً عند سيبويه، كما هو عند الخليل. وهذا ما أخذ به أكثر النحويين المتقدمين، والباحثين المحدثين. وقد نبّه النحويون على أنّ (أل) التعريف يمكن حذفها في مواضع، تكون في بعضها مرادة، وفي بعضها الآخر غير مرادة أصلاً، نجملها على النحو الآتي:

الموضع الأوّل: حذف (أل) التعريف . وهي مرادة . من لفظ الجلالة (الله) بعد دخول حرف الجرّ اللام عليه، وذلك في مثل قولهم: (لاه أبوك)، ونحوه. قال سيبويه: ((جاز: لاه أبوك، تريد: لله أبوك، حذفوا الألف واللامين))^(٢٢). فاللامان المحذوفان هما: لام الجرّ، ولام التعريف. وعلّل سيبويه الحذف في هذا الموضع، فقال: ((حذفوا اللامين من قولهم: لاه أبوك، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى، ليخففوا الحرف على اللسان، وذلك ينوون))^(٢٣). وقال ابن يعيش: ((لاه أبوك، يريدون: لله أبوك، قال الشاعر^(٢٤):

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب
والمراد: لله ابن عمك))^(٢٥).

وذكر ابن الحاجب الحذف في هذا الموضع، وعلّله في أثناء حديثه عن حذف لام الجرّ، فقال: ((واللام في مثل قولهم: (لاه أبوك) حُذفت، لكثرة في كلامهم وجريه مجرى المثل، ولذلك لم يقتصروا على إضمار لام الجرّ وحدها، بل حذفوا معها لام التعريف وهي مرادة أيضاً؛ لأنّ الأصل (لله أبوك)، فاللام الأولى المكسورة هي لام الجرّ، واللام الثانية الساكنة هي لام التعريف))^(٢٦). فأصل (لاه): (الله)، وقد حُذفت لام الجرّ وأبقي عمله فصار (الله)، ثم حُذفت أداة التعريف فصار (لاه). وجرى هذا الحذف للتخفيف على اللسان، وكثرة استعماله، وجريه مجرى المثل.

الموضع الثاني: حذف (أل) التعريف من النكرة المنعوت بها معرفة، على نيّة تقديرها فيه. جاء في (الكتاب) في باب (مجرى نعت المعرفة عليها): ((ومن الصفة قولك: ما يحسُن بالرجُل مثلك أن يفعل ذاك، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذاك. وزعم الخليل . رحمه الله . أنّه إنّما جُرّ هذا على نيّة الألف واللام، ولكنّه موضع لا تدخله الألف واللام، كما كان (الجماء الغفير) منصوباً على نيّة إلقاء الألف واللام، نحو: (طُرّ) و(قاطبة)، والمصادر التي تشبهها))^(٢٧). يعني أنّ (الرجُل) معرفة و(مثلك)، و(خير منك) نكرة، وقد وصف بهما المعرفة، فهما على نيّة تقدير الألف واللام فيهما.

للتعريف، وإذا كان معرفًا باللام لا محالة، واستحال أن تكون التي فيه هي التي عرّفته، وجب أن يكون معرفًا بلام أخرى محذوفة غير هذه الظاهرة التي فيه، بمنزلة (أمس) في أنّه تعرّف بلام مرادة، والقول فيهما واحد، ولذلك بُنِيَ لتضمّنها معنى (حرف التعريف) ((٣٤)). وذكر الرضي رأي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، والزجاج (ت ٣١١هـ)، والسيرافي (ت ٣٦٨هـ)، وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، في هذه المسألة، وناقش آراءهم، في حديثه عن الظروف، فقال: ((الآن))، قال الزجاج: بُنِيَ لتضمّنه معنى الإشارة، إذ معناه: هذا الوقت، وهذا مذهبه في (أمس)، وفيه نظر، إذ جميع الأعلام هكذا متضمنة معنى الإشارة، مع إعرابها. وقال السيرافي: لشبه الحرف بلزومها في أصل الوضع موضعًا واحدًا، وبقائها في الاستعمال عليه، وهو التعريف باللام، وسائر الأسماء تكون في أول الوضع نكرة، ثم تتعرّف، ثم تُنكر، ولا يبقى على حال؛ فلمّا لم يُتصرّف فيه بنزع اللام، شابه الحرف؛ لأنّ الحروف لا يُتصرّف فيها. وقال أبو علي: بُنِيَ لتضمّنه اللام كأمس، وأمّا اللام الظاهرة فزائدة، إذ شرط اللام المعرفة أن تدخل على النكرات فتعرّفها، و(الآن) لم يُسمع مجردًا منها.

وقال الفراء: أصله الفعل من: أن يئين، أدخل عليه اللام بمعنى (الذي): أي الوقت الذي حان ودخل، قال: هذا كما نُقل عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنّه (نهى عن قيل وقال)، فإنّهما فعلان استعملتا الأسماء، وتُركا على البناء الذي كانا عليه. والجواب: أنّ قيل وقال محكيان، والمعنى: نهى عن قول: قيل كذا، وقال فلان كذا، يعني كثرة المقالات، و(الآن) ليس بمحكي، وكذا مذهب الفراء في (أمس) أنّه أمر من: أمس يُمسي. وقد يقال في (الآن): لان، وهو من باب تخفيف الهمزة) ((٣٥)).

وجاء في كتاب (الأشباه والنظائر في النحو): ((قال ابن القوّاس في شرح (الدرّة): (أمس) مبني لتضمّنه معنى لام التعريف، فإنّه معرفة بدليل (أمس الدابر)، وليس بعلم، ولا مبهم، ولا مضاف، ولا مضمّر، ولا بلام ظاهرة فتعيّن تقديرها، والفرق بين المعدول والمتضمّن أنّ المعدول يجوز إظهار اللام معه والمتضمّن لا. قولنا: الأمس اللام دخلت بعد تكثيره وإعرابه كما يُعرب إذا أضيف، أو صُغّر، أو تُثي، أو جُمع، وقيل: زائدة كالتي في النسر. وفي (البيسط): في علّة بناء (أمس) أقوال: قول الجمهور: أنّه بُنِيَ لتضمّنه لام التعريف لوجهين: أحدهما: أنّه معرفة في المعنى، لدلالاته على وقت مخصوص، وليس هو أحد المعارف فدلّ ذلك على تضمّنه لام التعريف.

والثاني: أنه يوصف بما فيه اللام كقولهم: لقيته أمس الأحدث، وأمس الدابر. ولولا أنه معرفة بتقدير اللام لما وُصِفَ بالمعرفة؛ لأنه ليس أحد المعارف، وهذا ممّا وقعت معرفته قبل نكرته، والفرق بين العدل والتضمين أنّ المعدول عن اللام يجوز إظهارها معه، فلذلك أعرب، والمتضمّن لها لا يجوز إظهارها معه، كأسماء الاستفهام والشرط المتضمّنة لمعنى الحرف، فلذلك بُني في التضمين^(٣٦).

الموضع الرابع: حذف (أل) التعريف سماعًا، وهي مرادة أصلاً، نحو قولهم: (سلامٌ عليكم) من غير تنوين. وفي ذلك قال ابن هشام: ((سُمع: (سلامٌ عليكم) بغير تنوين، فقيل: على إضمار (أل)، ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف إليه، والأصل: سلامٌ الله عليكم))^(٣٧). وعدّ ابن عقيل حذف (أل) التعريف شذوذاً في هذا التركيب، فقال: ((وأما حذفها في قراءة من قرأ: (صراطٌ لذيّنٍ أنعمت عليهم) فلا يدلّ على أنها زائدة، إذ يحتمل أن تكون حُذفت شذوذاً، وإن كانت مُعرّفة، كما حُذفت من قولهم: (سلامٌ عليكم)، من غير تنوين، يريدون (السلامٌ عليكم)...))^(٣٨). وقد تُحذف (أل) من (الاثنتين) من أيام الأسبوع، وذلك نكوه الرضي بقوله: ((أما أعلام أيام الأسبوع، كالأحد، والاثنتين، والثلاثاء، والأربعاء، والخميس، فمن الغوالب فتلزمها اللام، وقد يُجرّد (اثتان) من اللام دون أخواته، نحو قولهم: هذا يوم اثنتين مباركاً فيه))^(٣٩). وقد تُحذف الألف واللام التي للغلبة من بعض الأعلام، كقولهم: (هذا عيوقٌ طالِعًا).

إذ قال ابن عقيل في حديثه عن الألف واللام التي للغلبة: ((وحكم هذه الألف واللام أنّها لا تُحذف إلا في النداء، أو الإضافة، نحو: (يا صَعِقُ) في الصّعِقِ، و(هذه مدينة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم). وقد تُحذف في غيرهما شذوذاً، سُمع من كلامهم: (هذا عيوقٌ طالِعًا)، والأصل: العيوق، وهو اسم نجم))^(٤٠).

الموضع الخامس: حذف لام التعريف في الخطّ، وهي مرادة، إذ تثبت في النطق. وذكر ذلك السيوطي (ت ٩١١ هـ) بقوله: ((تُحذف لام التعريف من (الذي) وجمعه، وهو (الذين)، ومن (التي) وفروعه، وهو للتثنية والجمع، نحو: (التان)، و(التين)، و(الآتي)، و(الآئي)^(٤١)، كراهة اجتماع مثلين في الخطّ. وتثبت في مثني (الذي) خاصّة، وهو: (الذان)، و(الذين) فرقاً بينه وبين الجمع، ولم يثبت في مثني (التي)؛ لأنّه لا يلتبس بجمعه))^(٤٢).

الموضع السادس: حذف (أل) التعريف وجوباً من الاسم المنادى المعرف بـ (أل)، من غير لحاظ تقديرها، كونها غير مرادة أصلاً. قال سيبويه: ((واعلم أنه لا يجوز لك أن تتادي اسماً فيه الألف واللام البتة، إلا أنهم قد قالوا: (يا الله أغفر لنا)، وذلك من قبيل أنه اسم يلزمه الألف واللام، لا يفارقانه، وكثر في كلامهم، فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف، وليس بمنزلة: (الذي قال ذلك)، من قبيل أن (الذي قال ذلك)، وإن كان لا يفارقه الألف واللام ليس اسماً بمنزلة (زيد)، و(عمرو) غالباً. ألا ترى أنك تقول: (يا أيها الذي قال ذلك)، ولو كان اسماً غالباً بمنزلة (زيد)، و(عمرو) لم يجز ذافيه))^(٤٣).

وذكر سيبويه تعليل الخليل للحذف في هذا الموضع، فقال: ((وزعم الخليل . رحمه الله . أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلوا في النداء من قبيل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة، وذلك أنه إذا قال: (يا رجل)، و(يا فاسق)، فمعناه كمنعني: (يا أيها الفاسق)، و(يا أيها الرجل)، وصار معرفة؛ لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة، نحو: (هذا)، وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام؛ لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام...))^(٤٤). ومعنى هذا أنه لا يجتمع تعريفان على اسم واحد؛ لأن المنادى معرف بالنداء؛ ولذا فإن الاسم يستغني بالنداء عن الألف واللام. وقال السيوطي: ((ولا ينادى المعرف بـ (أل)، فلا يقال: (يا الرجل) إلا في الضرورة؛ لأن في ذلك جمعاً بين أداتي التعريف. وجوز الكوفيون في الاختيار^(٤٥). ومن وروده في الشعر قوله:

فيا الغُلمانِ اللذانِ قرأ^(٤٦).

وقوله:

عباسُ يا الملكِ المتوجِّ والَّذي عرَّفْتُ له بيتَ العُلا عَدنانُ^(٤٧)

وقوله:

مِنْ اجْلِكَ يا اَلتي تيمتِ قلبي^(٤٨)

واستثنى البصريون شيئاً: أحدهما اسم الله تعالى، فيقال: (يا الله)؛ لأن (أل) للزومها فيه، كأنها من بنية الكلمة. فيجوز . حينئذٍ . قطع همزه ووصله. والثاني: الجملة المسمى بها، كأن تسمي: (يا الرجل قائم)، فإذا ناديته قلت: (يا الرجل قائم أقبل)؛ لأنه سمى به على طريق الحكاية))^(٤٩).

الموضع السَّابع: حذف (أل) التَّعريف وجوبًا في الإضافة المعنوية. وهذا الموضع مثل سابقه، من حيث كون (أل) التعريف لا تراد فيه أصلًا. وفائدة الإضافة المعنوية ((نسبة خصوصية بين الأوَّل والثَّاني، راجعة إلى عهدِ بينك وبين مخاطبك فيه، وهذا المعنى يفيد الألف واللام، فالجمع بينهما لا حاجة إليه، ولا يجوز تعريفه باللام وإضافته إلى نكرة من طريق الأوَّلِي))^(٥٠).

وقال ابن يعيش: ((فإذا أُريد إضافة المعرفة سلب تعريفها عنها، حتَّى تصير شائعة في التقدير، كـ (رجُل)، و(فرس)، ثم تكتسي تعريفًا إضافيًا غير التعريف الذي كان فيها؛ ولذلك لا يُجمع بين الألف واللام والإضافة؛ لأنَّ ما فيه الألف واللام لا يكون إلا معرفة، ولم يكن اعتقاد التكرير مع وجودهما))^(٥١). وأجاز الرضي اجتماع الإضافة والتعريف، فقال: ((وعندي: أنَّه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه، إذ لا مانع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا... وذلك إذا أُضيف العلم إلى ما هو متَّصف به معنًى، نحو: (زيدُ الصدق)، يجوز ذلك، وإن لم يكن في الدنيا إلاَّ زيد واحد، ومثله قولهم: (مضر الحمراء)، و(أنمار الشتاء)، و(زيد الخيل)، فإنَّ الإضافة فيها ليست للاشتراك المتفق. هذا وإنَّما يجزُّد المضاف في الأغلب من التعريف؛ لأنَّ الأهمَّ من الإضافة إلى المعرفة: تعريف المضاف، وهو حاصل للمعرفة، فيكون تحصيلًا للحاصل، والغرض من الإضافة إلى المنكَّر: تخصيص المضاف، وفي المضاف المعرفة: التخصيص مع الزيادة وهي التَّعيين))^(٥٢). فإذا أُضيف المعرَّف بـ (أل) التَّعريف سلبت منه (أل)، ونال تعريفًا بالإضافة غير التعريف الذي كان فيه وهو متصل بـ (أل).

الخاتمة

أولًا: نسب بعض النحويين المتأخرين إلى الخليل القول بأنَّ أداة التَّعريف هي الألف واللام، وإلى سيبويه اللام وحدها. وقد ثبت أنَّ هذا الخلاف لا أصل له؛ إذ التعريف يكون بالألف واللام معًا عند سيبويه، كما هو عند الخليل.

ثانيًا: تُحذف (أل) التَّعريف . وهي مرادة . من :

١- لفظ الجلالة (الله) بعد دخول حرف الجرِّ (اللام) عليه، نحو قولهم: (لاه أبوك)، يريدون: (الله أبوك).

٢- النكرة المنعوت بها معرفة، كقولهم: (ما يحسُّن بالرجلِ خيرٍ منك أن يفعل ذلك).

٣- لفظي (الآن)، و(أمس). فلفظ (الآن) ليس معرفًا باللام الظاهرة فيه؛ لأنَّه لو كان معرفًا بها لجاز سقوطها منه، فلزوم هذه اللام دلالة على أنَّها ليست للتعريف، فوجب أن يكون معرفًا بلامٍ أخرى محذوفة غير هذه الظاهرة فيه. وأمَّا لفظ (أمس) فمبني لتضمَّنه معنى

لام التعريف؛ فإنه معرّف بدليل قولهم: (أمس الدابر)، وهو ليس بعلم، ولا مبهم، ولا مضاف، ولا مضمر، ولا بلام ظاهرة، فتعيّن تقديرها.

٤- بعض الكلام المسموع، مثل قولهم: (سلامٌ عليكم) من غير تنوين، وقولهم: (هذا عيوقٌ طالعاً)، وقولهم: (هذا يوم اثنين مباركاً فيه).

ثالثاً: تُحذف (أل) التّعريف . وهي غير مرادة أصلاً . من:

١- المنادى المعرّف بـ (أل)، فيقال في نداء (الرجل) . مثلاً . : (يا رجل).

٢- المضاف إضافة معنويّة، فنحو: (جاء الغلامُ)، يصير عند الإضافة: (جاء غلامٌ زيد).

رابعاً: تُحذف لام التّعريف في الخطِّ، وتثبت في النطق من (الذي) وجمعه، ومن (التي) وفروعه.

هوامش البحث:

- (١) يُنظر: المفصل في علم العربية: ٢٧٨.
- (٢) يُنظر: شرح المفصل: ١١٢/٩-١١٣.
- (٣) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٦٤/٢-٢٦٥.
- (٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٤٠/٣-٢٤١.
- (٥) يُنظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني: ١٥٨.
- (٦) يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٧٧/١.
- (٧) شرح المفصل: ١١٢/٩-١١٣.
- (٨) يُنظر: شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد): ٢٤٦/١.
- (٩) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٢١٦.
- (١٠) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٧٩/١.
- (١١) يُنظر: حاشية الصّبّان على شرح الأشموني: ٢٨٢/١.
- (١٢) يُنظر: المصدر نفسه.
- (١٣) شرح التسهيل: ٢٤٦/١.
- (١٤) المصدر نفسه.
- (١٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٧٩/١.
- (١٦) شرح قطر الندى وبلّ الصدى: ١٣٤.
- (١٧) حاشية الصّبّان على شرح الأشموني: ٢٨٢/١.
- (١٨) يُنظر: الكتاب: ٣٣٠/١، ٣٣٥، ٣٧٢، ٣٧٥، ٥/٢، ١٣، ٩٣، ١٠٠، ٥٠٤/٣.
- (١٩) المصدر نفسه: ٥/٢.
- (٢٠) جامع الدروس العربية: ١٣٤/١-١٣٥.
- (٢١) النحو الوافي: ٣٤٩/١.
- (٢٢) الكتاب: ١١٥/٢.
- (٢٣) المصدر نفسه: ٤٩٨/٣.
- (٢٤) ذو الأصبغ العدواني، يُنظر: شرح المفصل: ٥٤٧/٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢٣١/٣.
- (٢٥) شرح المفصل: ٥٤٧/٨-٥٤٨.
- (٢٦) الإيضاح في شرح المفصل: ١٥٥/٢.
- (٢٧) الكتاب: ١٣/٢.
- (٢٨) شرح التسهيل: ٢٥٣/١.
- (٢٩) تمام البيت: فمضيثٌ نمتٌ قلتُ: لا يعنيني. والبيت لرجل من سلول. يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١١٠.
- (٣٠) المصدر نفسه: ٦٠٩.
- (٣١) البيت لتصيب. يُنظر: حاشية الخصري على شرح ابن عقيل: ٦٧/١.

- (٣٢) البيت لم يُعرف قائله. يُنظر: شرح ابن عقيل: ١٨١/١.
- (٣٣) الخصائص: ٤١/٣.
- (٣٤) سر صناعة الإعراب: ٣٤/٢.
- (٣٥) شرح الرضي على الكافية: ٢٣٠-٢٢٩/٣.
- (٣٦) الأشباه والنظائر في النحو: ١١١-١١٠/١.
- (٣٧) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٦٠٩.
- (٣٨) شرح ابن عقيل: ١٨٠/١.
- (٣٩) شرح الرضي على الكافية: ٣٦٩/١.
- (٤٠) شرح ابن عقيل: ١٨٦/١. ويُنظر: حاشية الصَّبَّان: ٢٩٤-٢٩٥/١.
- (٤١) في الأصل: (اللتان، واللتين، واللاتي، واللاتي).
- (٤٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٤٧٨/٣.
- (٤٣) للكتاب: ١٩٥/٢.
- (٤٤) المصدر نفسه: ١٩٧/٢.
- (٤٥) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (٤٦) ٣١٢/١، وأسرار العربية: ٢٠٨، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٢٣/٢.
- (٤٦) تمامه: إياكما أن تكسبان شراً. وقائله مجهول. يُنظر: المقتضب: ٤٩١/٢، واللامات: ٣٤.
- (٤٧) البيت بلا نسبة في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٦/٢، وفي شرح التوضيح على التصريح: ٢٢٦/٢.
- (٤٨) تمامه: وأنت بخيلة بالوَدِّ عني. وهو بلا نسبة في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٦/٢، وفي الأشباه والنظائر في النحو: ١٥٣/٣.
- (٤٩) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٧-٣٦/٢.
- (٥٠) الإيضاح في شرح المفصل: ٣٧٠/١.
- (٥١) شرح المفصل: ٤٩٣/٢.
- (٥٢) شرح الرضي على الكافية: ٢١٠-٢٠٩/٢.

المصادر

- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، ط ١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥ هـ. ١٩٩٥ م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عزيز الشيخ، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٨ هـ. ٢٠٠٧ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: حسن حمد، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٩ هـ. ٢٠٠٧ م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٥، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٦٦ م.
- الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمر عثمان بن أبي بكر بن يونس، المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، ط ١، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٢٥ هـ. ٢٠٠٥ م.

- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ط١، شركة القدس، القاهرة، (د.ت).
- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: طه محسن، مؤسسة الكتب، مطابع جامعة الموصل، ١٩٧٦م.
- حاشية الخضري على شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، مجد الخضري الشافعي، شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ١٤٢٦هـ. ٢٠٠٥م.
- حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: محمود بن الجميل، ط١، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٤٢٣هـ. ٢٠٠٢م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: عبد الحكيم بن مجد، المكتبة التوفيقية، (د.ت).
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: أ.د. أحمد مجد الخراط، ط٣، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٢م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: مجد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاته، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ١٤٢٨هـ. ٢٠٠٧م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: مجد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، قم، ١٤٢٤هـ.
- شرح التسهيل، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: مجد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ١٤٢٢هـ. ٢٠٠١م.
- شرح التصريح على التوضيح أو (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، خالد بن عبد الله الأزهرري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: مجد باسل عيون السود، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ١٤٢٧هـ. ٢٠٠٦م.
- شرح الرّضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترلاباذي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قارون، ١٣٩٨هـ. ١٩٧٨م.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، أبو مجد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: مجد محيي الدين عبد الحميد، ط١٣، المكتبة التجارية الكبرى، (د.ت).

- شرح المفصل، أبو البقاء يعيش بن علي المعروف بابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة . مصر، (د.ت).
- كتاب سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٨ هـ . ١٩٨٨ م.
- اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٢، دار صادر، بيروت، ١٩٩٢ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط١، دار الفكر، بيروت . لبنان، ١٤١٩ هـ . ١٩٩٨ م.
- المُفَصَّل في علم العربيّة، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، وبذيله كتاب المُفَصَّل في شرح أبيات المُفَصَّل، محمد النعساني، ط١، المطبعة العصرية، صيدا . لبنان، ١٤٢٧ هـ . ٢٠٠٦ م.
- المُقْتَضَب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: حسن حمد، ط١، دارالكتب العلميّة، بيروت . لبنان، ١٤٢٠ هـ . ١٩٩٩ م.
- النحو الوافي، عباس حسن، ط١، مكتبة المُحمّديّ، بيروت . لبنان، ١٤٢٨ هـ . ٢٠٠٧ م.
- هَمْعُ الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ١٤٢٧ هـ . ٢٠٠٦ م.

The Positions of Omitting the Definite Article " The "

Dr. Dhiyaa Namma Hussein Moussa
Ministry of Education/ Education Directorate of
AL-Russafa 1
Abstract

This Study has dealt with the Positions of deleting the definite article " the ". It was found necessary omitted in the word majesty (Alah) unless it is Preceded by the Preposition, in the non- definite noun functionary as definite, in both word and in other Positions in Arabic.

On the other hand, it can be unnecessary deleted when occurring in Vocative case, and in writing, but it study in Speech.